USAID | LEBANON
FROM THE AMERICAN PEOPLE

Accountability & Good Governance Network

مدخل إلى

الحكم الرشيد

المدربة: جوزيفين زغيب

يمول هذا المنشور من خلال برنامج المنح المحلية لمبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (ميبي) من خلال وزارة الخارجية الأمريكية - مكتب شؤون الشرق الأدنى، مكتب تنسيق المساعدة الإقليمي (أكرو) في الكويت.
مبادرة الشراكة ميبي هي برنامج فريد من نوعه مصمم للإنخراط مباشرةً مع شعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتمكينها، وتعمل المبادرة على إقامة شراكات حيوية مع المواطنين لتعزيز تنمية مجتمعات تعددية، تشاركية ومزدهرة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والقطاع الخاص، والمؤسسات الأكاديمية، والحكومات.
يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن مبادرة الشراكة الشرق أوسطية في: http://mepi.state.gov
الآراء، النتائج والاستنتاجات الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء وزارة خارجية الولايات المتحدة."

المحتوى

المواطنة 2

مكوّنات المواطنة 2

أبرز آليّات المشاركة 2

المساءلة والمساءلة المجتمعية 2

مستويات المساءلة 3

ضرورة وجود بيئة تمكّن المساءلة 3

الحوكمة 4

الحوكمة الرشيدة 4

مبادئ الحوكمة 4

مستويات الحوكمة 4

فوائد الحوكمة الرشيدة للهيئات المحلية: 4

الدعائم المفاهيمية التى يتركّز عليها الحكم الصالح: 5

احصائيات وحقائق حول المسائلة المجتمعية في لبنان 6

المساءلة الإجتماعية 6

عناصر البيئة الحاضنة للمساءلة الاجتماعية 6

حق التعبير 6

حق الحصول على المعلومة 6

حق التنظيم 7

حق المشاركة 7

استجابة السلطة 7

إطار نظام الحكم الرشيد 8

إطار نظام إدارة الحكم وإصلاحه 8

نظم الحكم الرشيد – تعريفات مختلفة 8

الفساد 8

نظرة حديثة لنظام الحكم الرشيد 9

كيفية إصلاح نظم إدارة الحكم 9

أين تكون المساءلة الاجتماعية ملائمة؟ 10

إصلاح الاقتصاد السياسي 10

هيئات الرقابة الإضافية 11

عوامل نجاح الإصلاح 11

ماهية استراتيجيات المساءلة الاجتماعية 11

المواطنة

أصل كلمة مواطنة من اليونانية القديمة ، من (Polis) أي المدينة باعتبارها مكوّنا حقوقيا ومشاركة في شؤون المدين. في الفرنسية (Citoyenneté) مشتقة من كلمة CITE وتقابلها باللغة الإنجليزية كلمة (Citizenship) المشتقة من كلمة CITY. أما المواطنة بمعناها اللغوي العربي، فهي مشتقة من وطن.

المواطنة هي **علاقة الفرد بدولته** ، علاقة يحدّدها الدستور والقوانين المنبثقة عنه، والتي تحمل وتتضمن معنى المساواة بين المواطنين. ضمن منظومة الحقوق والواجبات التي يحدّدها الدستور الديمقراطي، الديمقراطية والمواطنة صنوان متلازمان.

مكوّنات المواطنة

- **الانتماء:** الهوية الوطنية، الوطن، الإنتماء للأرض...
- **الحقوق:** جميع حقوق الانسان اضافة الى حق المشاركة السياسية الذي هو امتياز للمواطنين في البلد المحدد عن غيرهم،
- **الواجبات:** ابرزها الدفاع عن الوطن، تسديد الضرائب، والالتزام بالقانون،
- **المشاركة في الحياة العامة:** ركيزة اساسية من ركائز المواطنة، وهي حق للمواطن وواجب عليه تجاه وطنه ومجتمعه، وهي في النهاية تحقق مصلحة المواطن في صناعة القرارات التي تؤثر في حاضره ومستقبله.

هناك علاقة عضوية بين المواطنة والمشاركة، حيث ان رفض السلطة الافصاح عن المعلومات، أو رفضها مشاركة المواطنين في صناعة القرار يتعارض مع مبدأ المواطنة.

أبرز آليّات المشاركة

المشاركة في الانتخابات ترشّحاً وانتخاباً، الانخراط في الحياة السياسية والحزبية والنقابية وفي مؤسسات المجتمع المدني، والعمل التطوعي.

فبالاضافة للممارسة المرء حقّه في اختيار ممثّليه دورياً، هو يستطيع، من خلال المساءلة، أن يمارس حقّه في المشاركة بشكلٍ مستمر دون انتظار موعد الانتخابات التي تشكل أحد مستويات المساءلة .

المساءلة والمساءلة المجتمعية

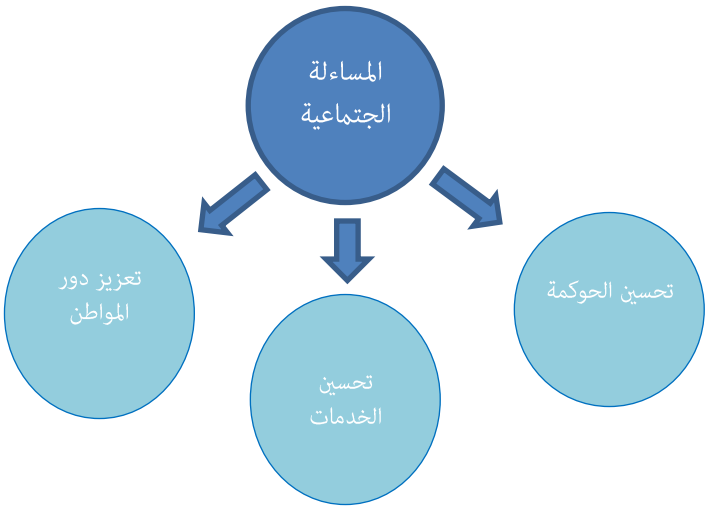

المساءلة هي علاقة حوار بين صانعي السياسات والمواطنين، وكذلك الرقابة التبادلية للمؤسسات الحكومية. والمساءلة تعني ضمنا التزام الدولة بأن تكون مسؤولة عن أعمالها واعترافها بحق المواطن في مساءلة ومحاسبة الدولة. وتشير عبارة صناع القرار إلى أولئك الأشخاص الذين يملكون قوة سياسية ومالية، و أشكال أخرى من القوة

المساءلة المجتمعية تعتبر أحدى اهم وسائل مكافحة الفساد على المستويين الوطني و المحلي. ونجاحها على المستوى المحلي هو احد

اهم البوابات للمجتمع و الحكم النزيه. أما غيابها على المستوى المحلي فيعني تفشي فساد على المستويين المحلي و الوطني.

للمساءلة مهمتان رئيسيتان

- الحد من السلطات: حيث أن نظام المساءلة الفعّال يعني ضمان القدرة على تبؤ السلطة ومنع إساءة استخدامها
- تقييم الأداء: يشير نظام المساءلة ضمنا إلى تنفيذ سياسات تضمن الشفافية كما تهدف إلى إشراف دائم ورقابة مستمرة

تعتبر هذه المساءلة نتيجة للميثاق الاجتماعي الضمني بين المواطنين وممثليهم ووكلائهم المنتدبين في ديمقراطية ما. كما يعني هذا الميثاق أن المسؤولين المنتخبين والموظّفين المدنيين يتحمّلون مسؤولية تصرفاتهم وأدائهم.

لذلك، المساءلة المجتمعية هي ممارسة علاقات مساءلة مباشرة بين المواطنين والدولة؛ وهي تشير إلى مجموعة واسعة من الأعمال والآليات التي تتجاوز التصويت الذي يمكن أن يستخدمه المواطنون لمحاسبة ومساءلة الدولة، والأعمال التي تقوم بها الدولة والمجتمع المدني، ووسائل الإعلام ولاعبين مجتمعيين آخرين الذين يقومون بتعزيز أو تسهيل هذه الجهود.

وتتيح المساءلة للمواطن معرفة وفهم أفضل بالحقوق والواجبات، فهم أفضل للتحديات والمعيقات للتنمية، المساعدة في التأثير على عملية صنع القرار وتخصيص الأموال، ضمان مشاركة المجموعات الضعيفة (نساء، شباب، فقراء، الخ) في عمليات صنع القرار، الحصول أو انتزاع المشاركة، محاربة الفساد، تعزيز الحكم النزيه والديمقراطية المشاركة، الحصول على خدمات أفضل.

مستويات المساءلة

تطبق جميع الحكومات آليات داخلية لتعزيز وضمان مساءلة موظفي القطاع العام وتتضمن هذه الآليات ما يلي:

- آليات سياسية مثل القيود الدستورية وفصل السلطات، الخ.
- آليات مالية تتضمن أنظمة تدقيق وتمويل رسمية.
- آليات إدارية مثل التبليغ الهرمي ومدونة قواعد السلوك الخاصة بالخدمات العامة
- آليات قانونية لمنع ومحاربة الفساد

ضرورة وجود بيئة تمكّن المساءلة

تتأثر المساءلة الاجتماعية كثيرا بمجموعة من العوامل السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث تلعب هذه العوامل دوراً هاماً في تقرير جدوى واحتمال نجاح مبادرات المساءلة الاجتماعية. وتعتبر بعض نواحي البيئة المكّنة هامة جداً لدرجة أنه يمكن اعتبارها شروطاً مسبقة للمساءلة الاجتماعية.

لذلك علينا الأخذ عدة عوامل بعين الاعتبار قبل اختيار اي من أدوات المساءلة الاجتماعية، مثل: تنفيذ سيادة القانون والرقابة والتوازنات في فصل السلطات، إرادة سياسية والتزام سياسي لتحسين ورفع مستوى المساءلة، تلبية الحقوق السياسية والمدنية الأساسية (كحرية التعبير وحرية الاجتماع وحرية تأسيس جمعيات والحق بالحصول على المعلومات والمشاركة السياسية)، مجتمع مدني نشط ومهني قادر على تلبية الوظائف و المهمات الرئيسية (كتغيير العميل، إعطاء دوافع لتنمية وتطوير المجتمع؛ قوة دافعة في تعزيز الثقافة الديمقراطية؛ المناصرة؛ المراقبة)، نوعية وحرية الإعلام التعددي.

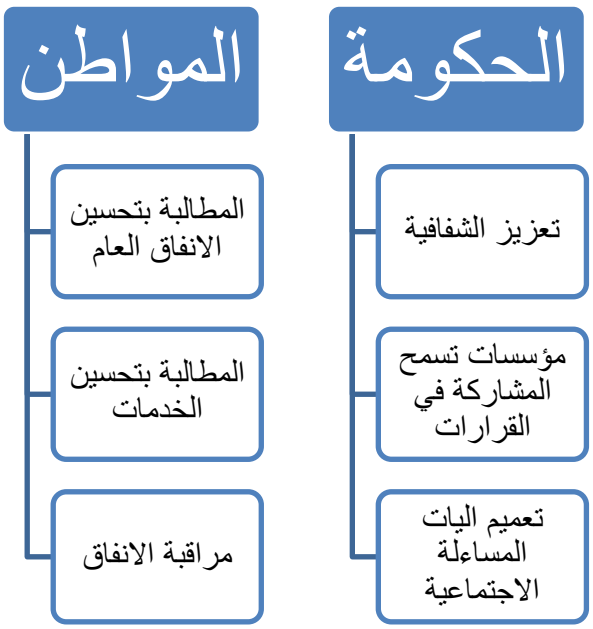

الحوكمة

الحوكمة الرشيدة

هي قدرة السلطة على تلبية حاجات المواطنين الفعلية بطريقة فعّالة وآنيّة وذلك ضمن القانون، وبشفافية، فاسحة المجال للمواطن بالمحاسبة.

مبادئ الحوكمة

- سيادة القانون على الجميع دون استثناء
- الرؤية الاستراتيجية
- تعزيز المشاركة الحقيقية
- الشفافية
- اللامركزية
- المساواة
- الكفاءة والفاعلية في العمل
- تحقيق الاستجابة

مستويات الحوكمة

الأفقية : سلطة قضائية ، سلطة تشريعية، سلطة تنفيذية (أي فصل السلطات)

العامودية : مساءلة اجتماعية مواطنون / مجتمع مدني / الناخبين، الاعلام...ألخ

فوائد **الحوكمة** الرشيدة للهيئات المحلية:

- تضمن الهيئات المحلية أن المواطنين يدركون المعيقات والتحديات التي تواجهها.
- تعمل المساءلة المجتمعية على تحسين تقديم الخدمات العامة في المجتمع المحلي وتساعدها في زيادة ايرادات البلدية.
- تستطيع الهيئات المحلية التخطيط وفقا لاحتياجات المواطنين.
- زيادة ثقة المواطنين بعمل الهيئات المحلية.
- ضمان مساهمات المواطنين النشطة ودعمهم للقرارات المخططة على المستوى البلدي

الحكومات لها آليات داخلية لمساءلة الموظفين والمنتخبين وتشمل ما يلي:

- القيود الدستورية
- الفصل بين السلطات
- لجان التحقيق
- النظم الرسمية للرقابة والمحاسبة المالية
- الهيكلية الادارية
- القواعد والاجراءات الخاصة بالشفافية والرقابة العامة
- الاليات الخاصة بمكافحة الفساد
- ديوان الرقابة
- الهيئات الحكومية لمكافحة الفساد
- ضرائب الدولة
- عمليات المتابعة والتقييم
- ديوان الرقابة الادارية والمالية

الدعائم المفاهيمية التى يتركّز عليها الحكم الصالح:

الشفافية

هي دعم العمليّات التي تمكّن المواطنين من الوصول إلى المعلومات في المجال العام والتي يمكن أن تتضمن: التبليغ المنظم حول عمليات وميزانيات وإنفاق الحكومة وبرامجها العامة، وكذلك سياساتها الجديدة وأولوياتها؛ رفع مستوى توعية وفهم المواطن للقوانين والحقوق والميزانيات والسياسات من خلال الحملات العامة؛ وتمكين العمل الجماعي لمؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وائتلافات أصحاب العلاقة.

تحديات تواجه الشفافية على المستوى المحلي: عدم وجود قانون يضمن للمواطن الحصول على المعلومات، غياب الشفافية المالية في الهيئات المحلية، عدم وضوح وضعف مشاركة المواطن في صناعة القرار، ضعف التخطيط، عدم التركيز على بناء قدرات القائمين على الحكم المحلي، العلاقة مع المجتمع المدني والذي يجب أن يلعب دور في تعزيز الديمقراطية المشاركة، ضعف دور الاعلام وعدم استقلاليته بحيث لا يلعب الدور الاستقصائي.

المشاركة

في الانظمة الديمقراطية، تعتبر الانتخابات الحرة والنزيهة الوسلية الرئيسية التي يحاسب من خلالها المواطنون الحكومة، ولكن يجب أن يكون لدى المواطنون الحق بالتعبير عن اهتماماتهم وهمومهم وآرائهم في الفترة ما بين الانتخابات وبطرق أخرى غير الادلاء بأصواتهم الرسمية من بينها ما يلي:

- معالجة شكاوى الناس: رسائل المواطنين او رسائل صندوق الشكاوي.
- راديو المجتمع
- بوابات الشفافية
- استطلاعات الراي العام
- ميثاق المواطن
- بطاقات التجمع السكاني \ بطاقات التقييم المجتمعي
- حوار أطراف العلاقة
- جلسات الاستماع العامة
- الزائر الغامض
- تدقيق العمل العام" التدقيق المجتمعي"
- بطاقة تقرير المواطن
- مسوحات تتبع مسار الانفاق العام

الاستجابة:

هي قدرة وحدات الهيئات المحلية ورغبتها في تحديد احتياجات وأولويات المواطن والاستجابة لها، إنشاء وحدات من الهيئات المحلية للوقوف على آراء المواطنين. وهذا يشمل تغذية راجعة حول شكاوي المواطنين والتجاوب مع تقييم احتياجاتهم ومكافآت الأداء والابتكار في تقديم الخدمة ومنتديات للتعريف بسياسات حكومية محددة، الخ

المتابعة او الرقابة:

هي التجميع والتحليل المنظّم للمعلومات لتمكين أصحاب العلاقة، كطرف ثالث مراقب، من تقرير فيما إذا كانت وحدات الهيئات المحلية تقوم بتنفيذ مسؤولياتها وفقا للقانون. ويتضّمن ذلك متابعة وزارة الحكم المحلي والمواطن لميزانيات وحدات الهيئات المحلية وفعاليتها وتقديم خدماتها من خلال آليات مثل المتابعة بالمشاركة (تدقيق اجتماعي) ومتابعة الميزانية وتقصي وسائل الإعلام والميزانية المستقلة وتحليل السياسات؛ وآليات إشراف رسمية (لجان برلمانية) ولجان متعددة من أصحاب العلاقة، الخ. كما تلعب مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام دورا هاما في المتابعة كأطراف ثالثة

احصائيات وحقائق حول المسائلة المجتمعية في لبنان

- أظهر مسح حديث لتقييم رضا المواطنين الحاجة الملحة لرفع الوعي ومأسسة أدوات المسائلة المجتمعية في قطاع العمل البلدي، حيث كانت النتائج كما يلي:
- أكثر من 92 % من المواطنين لم يسمعوا أبداً بالتخطيط التنموي الاستراتيجي في البلديات التي تم استكمال الخطة التنموية الاستراتيجية لديها.
- أقل من 9% من المواطنين يعرفون عن موازنات ونفقات والتزامات البلدية.
- تلقي حوالي 8% من المواطنين دعوة من البلدية لمناقشة مشاريع مستقبلية حول تقديم الخدمات.
- من 8% (المذكورة في النقطة السابقة)،حضر 20% من المواطنين في تجمعات شمال الضفة الغربية و 37% من تجمعات وسط الضفة الغربية و75% من تجمعات جنوب الضفة و 95% (معظمهم من الرجال) في تجمعات غزة هذه الاجتماعات. لقد تبين أن المعيقات الاجتماعية والتقاليد السائدة غالبا ما كانت تحول دون وتمنع مشاركة الشباب والنساء.
- شارك فقط 20% من المواطنين في أنشطة تنفذها البلدية خارج نطاق تقديم الخدمات (أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو بيئية أو أنشطة تركز على الصحة: حملات و ورش عمل، واستشارات عامة واحتفالات وغير ذلك لرفع مستوى التوعية).

المساءلة الإجتماعية

هي مشاركة بنّاءة وفاعلة من المواطنين في رصد ومراقبة عمل الحكومة والأداء العام للمسؤولين ولمقدمي الخدمات بغية تحسين الاداء وتأمين أجود الخدمات للمواطنين وللحفاظ على حقوقهم.

أحد أهداف المساءلة الاجتماعية: حماية وتعزيز حقوق المواطن هي واحدة من الأهداف الرئيسية للمساءلة

عناصر البيئة الحاضنة للمساءلة الاجتماعية

- مجتمع مدني ومجموعات (جماعات) منظمة وقادرة
- استجابة الحكومة لمشاركة المواطنين
- الوصول إلى المعلومة والاستخدام الفعال (ليس للنقد والهدم)
- اخذ بعين الاعتبار السياق والثقافة السائدة

حق التعبير

حق في أن يستمع إليه - للمواطنين الحق في التعبير عن احتياجاتهم والآراء والاهتمامات لمساعدة الحكومة على فهم أفضل لأولويات المواطن وكيفية تقديم خدمة أفضل للشعب

حق الحصول على المعلومة

للمواطنين الحق في الحصول على المعلومة ذات الصّلة في الوقت المناسب والتي يمكن الاعتماد عليها، وبالجودة العالية، من المكاتب والوكالات الحكومية لبناء ادلة موثوق بها من شأنها أن تعمل على محاسبة الحكومة

حق الوصول إلى المعلومات هو شرط مسبق هام لأي برنامج حوكمة. ومن أهم المعلومات التي يجب الاطلاع عليها:

1. السياسات والخطط
2. الميزانيات والنفقات
3. تقديم الخدمات والسلع
4. الرقابة العامة

حق التنظيم

للمواطنين حق إنشاء أو الانضمام إلى مجموعات ومنظّمات ذات قدرة أكبر بالتفاوض مع الحكومة بطريقة بناءة ومنتظمة، ومستدامة.

حق المشاركة

للمواطنين الحق في المشاركة في التفاوض على قضاياهم ومصالحهم مع المسؤولين الحكوميين وتحقيق التغيير الحقيقي على المدى الطويل

استجابة السلطة

حكومة او سلطة متجاوبة توفر المساحات والآليات والعمليات لإشراك المجتمع المدني في التغيير البناء .

البيئة السائدة : يتطلب فهما جيداً للعوامل السياقية التي يمكن أن تساعد في تسهيل أو عرقلة اعتماد آلية المساءلة الاجتماعية. ثقافة المحسوبية، الفساد، وسوء الإدارة في الحكومة

إطار نظام الحكم الرشيد

إطار نظام إدارة الحكم وإصلاحه

- مفهوم نظام إدارة الحكم، ومختلف الأطراف الفاعلة فيه، وأهمية نظام الحكم الرشيد.
- "كيفية" إصلاحه، بالنظر إلى العديد من السبل التي يمكن للبلدان انتهاجها لتحسينه.
- كيفية قياس وتقييم التغيير في نظم إدارة الحكم بمرور الوقت.

نظم الحكم الرشيد – تعريفات مختلفة

تعريف الحكم الرشيد يتوقف على السياق ويعتمد على الثقافة الخاصة بكل أمة، وقيمها، وتاريخها، وأعرافها، ومؤسساتها، أي "قواعد اللعبة" فيها.

نظم إدارة الحكم تعتمد بشدة على المفاهيم الثقافية لدى المواطنين الذين تقوم على خدمتهم

أنظمة إدارة الحكم كذلك تُعد فريدة وتتّ سم بالخصوصية. فالأطراف الفاعلة والأدوار المنوطة بكل منها في نظم إدارة الحكم تختلف اختلافًا شديدًا تبعًا للسياق محل النظر...

القواسم المشتركة الأساسية بين الأطراف الفاعلة في معظم نظم إدارة الحكم:

1. الأطراف والمؤسسات السياسية: السلطة التنفيذية لنظام الحكم المركزي،
2. مؤسسات الرقابة الرسمية الخارجة عن السلطة التنفيذية بما في ذلك السلطتان التشريعية والقضائية، والحكومات الإقليمية أو المحلية،
3. المجتمعات المحلية، والمجتمع المدني
4. وسائل الإعلام
5. القطاع الخاص

الفساد

"الفساد تحريف لسلطة ما لفائدة خدمة مصالح خاصة، سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أو سلطة قضائية أو إدارية أو قضائية"

هناك تعريفات متعددة للفساد ،لكننا سنعتمد تلك التي تتميز بشموليتها وعمومية مداها.

إن هذا التعريف العام لا يعني بتاتا أن ضروب الفساد تنحصر داخل مجالات الشأن العام فقط بل تتعدى ذلك إلى طرائق تسيير الشأن الخاص.

يمكن اعتبار الفساد من التهديدات الجسيمة والمتواترة وشديدة الوطأة التي تولد آثارا مركبة تمس فئات واسعة من السكان.

القطاعات	النقطة
الأحزاب السياسية	3.7
البرلمان – الجهاز التنفيذي	3.5
القطاع الخاص – الاعمال	3
الجيش	2.5
منظمات المجتمع المدني	2.4
التعليم	3.1
القضاء	3.2
الصحة	3
الشرطة	4
رخص السياقة والرخص الأخرى	3.7
الضرائب	3.1
الجمارك	3.6
وسائل الإعلام	3.1

البارومیتر العام للفساد و قياس حسب المجالات (على خمسة – في لبنان)

رغم أن القيادات السياسية تعلن أن برنامجها هو مكافحة الفساد، إلا أن هذه المسألة تظل عمليا غائبة في الواقع لحد ما، ذلك أن محاربة هذه الظاهرة ليس قراراً يدرج في البرامج والخطابات ، ولكنه منظومة من الإجراءات والإصلاحات تقتضي :

- توفّر إرادة سياسية حقيقية لمواجهة الفساد، وإقرار استراتيجية متكاملة وشاملة، نظراً للطّبيعة البنيويّة والنسقية للفساد في المنطقة، وذلك بمساهمة كل الفاعلين لتشييد نظام وطني للنزاهة كأداة أساسية لمواجهة كل ضروب الفساد .
- التصدي للفساد والمفسدين يقتضي وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب وتفعيل آليات المحاسبة والرقابة.
- تُعد مشاركة منظّمات المجتمع المدني أمراً حاسماً لنجاح أي استراتيجية لمكافحة الفساد وبناء نسق وطني للنزاهة، وبالتالي فمن الضروري إ فساح المجال لها ومساندتها في عملها عوض التضييق عليها والحد من حريّتها.
- تُعد الهيآت الوطنية لمحاربة الفساد ركائز مهمة في التصدي لهذه الظاهرة، شرط أن تتمتع بالاستقلالية والمصداقية والإمكانيات وأن تعمل على المساهمة في بلورة استراتيجيات وطنية وشاملة .
- العمل على إصلاح القضاء وضمان استقلاليته دستورياً وعملياً، باعتباره من المستلزمات الرئيسية لمحاربة الفساد، وهو ما يقتضي وجود قضاء قوي ومستقل وقادر على مساءلة كل الأطراف السياسية والاقتصادية.
- حماية ضحايا الفساد والمنددين وتوفير الضمانات القانونية لهم.
- يمكن لتفعيل اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد أن تشكّل أداة مهمة لمناهضة الفساد، إلا أن هذا التفعيل لا زالا يمثّل تحدّياً كبير بالنسبة لبلدان المنطقة.

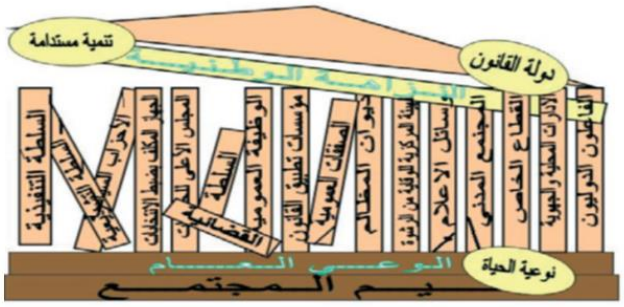

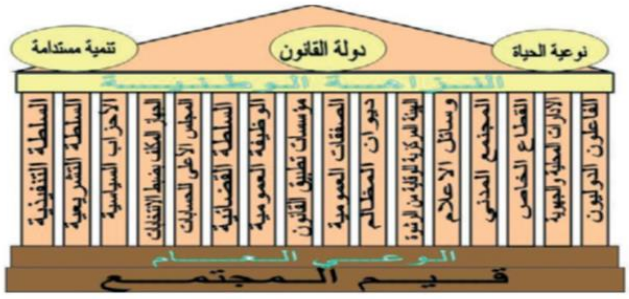

نظرة حديثة لنظام الحكم الرشيد

النموذج الجديد لنظم إدارة الحكم تحوّل من نظرة ضيقة لهذه النظم باعتبارها تمثّل المؤسسات الرسمية الحاكمة التي تعالج جانب العرض إلى نظرة أوسع لنظم إدارة الحكم بوصفها تشمل كل ما في النظام، بما في ذلك الأعراف والإجراءات الرسمية والتركيز على جانب الطلب لنظم إدارة الحكم .

وضمن هذه النظرة الجديدة، يقوم المواطنون بدور بارز في كفالة وجود واستمرار حكومات تتّسم بالشفافية والفاعلية وتخضع للمساءلة. ومن هنا، ظهرت فئة من الإصلاحات الجديدة والمبتكرة التي تنطلق "**من أسفل إلى أعلى**" بما يكفل وجود وسائل **إعلام مستقلة**، وإشراك المواطنين في تقييم عمليات تقديم **الخدمات**، وغيرها الكثير. في الأنظمة حيث ينشط المواطنون بفعالية ويطالبون بالمساءلة حدث تحسن ملحوظ في الخدمات ونظم إدارة الحكم. من حق المواطنين أن يكون لديهم نظام يتسم بالشفافية والمساءلة يستطيع أن يكفل لهم حريتهم ورقيهم الاجتماعي والاقتصادي.

كيفية إصلاح نظم إدارة الحكم

إصلاح نظم إدارة الحكم يركز على السياسات الاقتصادية، والضوابط الرقابية المالية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، والإصلاح القانوني، وإصلاح جهاز الخدمة المدنية، وطائفة أخرى من الخيارات.

يمكن للإصلاحات أن تكون **قصيرة الأمد**، كإيجاد حل لقضية ملحة من قضايا نظم إدارة الحكم، أو **أطول أمدا** كإيجاد عمليات تقوم على المشاركة، وتدعيم الشفافية والمساءلة، وتغيير بيئة نظم إدارة الحكم برمتها. ما يساعد في معرفة ما يصلح وما لا يصلح هو إجراء تحليل للسياق الخاص بالبلد المعني لتحديد ما هي أفضل النُهج الإصلاحية، مع الأخذ في عين الاعتبار نقاط القوة والضعف.

أين تكون المساءلة الاجتماعية ملائمة؟

- إطار نظم إدارة الحكم و كيفية إدخال المساءلة الاجتماعية في معادلة نظم الحكم الرشيد.
- المساءلة الاجتماعية كجزء مهم في الجهود المنهجية للإصلاح
- كيف يمكن لمناهج المساءلة الاجتماعية أن تكمل وتشكل قيمة مضافة للإجراءات التدخلية على جانب العرض، وكيف يمكن أن تكون نقطة بدء فاعلة لإصلاح نظم إدارة الحكم،
- وكيف أن ربط الإجراءات التدخلية على جانبي العرض والطلب هو في النهاية أكثر السبل فاعلية لإحداث تغير في نظم إدارة الحكم.

سنتعمق بدرجة أكبر، في هذا العرض، في إطار نظم إدارة الحكم بالنظر بالتحديد إلى كيفية إدخال المساءلة الاجتماعية في معادلة نظم الحكم الرشيد. وسنرى كيف تكون المساءلة الاجتماعية جزءَ مهماً في مثل هذه الجهود المنهجية للإصلاح. وسنبحث كيف يمكن لمناهج المساءلة الاجتماعية أن تكمل وتشكل قيمة مضافة للإجراءات التدخلية على جانب العرض، وكيف يمكن أن تكون نقطة بدء فاعلة لإصلاح نظم إدارة الحكم، وكيف أن ربط الإجراءات التدخلية على جانبي العرض والطلب هو في النهاية أكثر السبل فاعلية لإحداث تغير في نظم إدارة الحكم.

إصلاح الاقتصاد السياسي

الاقتصاد السياسي هو نوع من التحليل الذي يدرس الروابط بين السياسات والعوامل الاقتصادية، مع التركيز على الخلفية السياسية والمحددات المؤثرة في وضع السياسات ويمثل عنصر بالغ الأهمية، لأن السياسات والمؤسسات لا تمثل الا عناصر خلفية تحدد نواتج السياسات والقطاعات.

الإصلاحات التي تصلح لبلد ما قد لا تكون فاعلة بالنسبة لبلد آخر ذي احتياجات مؤسسية وإنمائية مختلفة، لذلك، ينبغي إجراء تحليل يتسم بالحرص والعناية للاقتصاد السياسي للبلد المعني وبيئة نظم إدارة الحكم فيه، بغية فهم كيفية جعل الحكومة أكثر فاعلية وخاضعة للمساءلة. تحليل الاقتصاد السياسي في بعض الحالات يساعد لا في تحديد أفضل الإجراءات التدخلية على الأمد القصير فحسب، بل وأيضًا في تحديد السياسات طويلة الأمد التي يمكنها تحسين بيئة نظم إدارة الحكم بحيث يتسنى في نهاية المطاف معالجة الإشكالية. من هنا تكمن أهمية فهم العوائق التي تقف في طريق التنمية، تحليل الظروف الفريدة الخاصة بكل بلد وشبكاته، وعلاقات القوى المؤثرة فيه. بغية الوصول إلى هدف إصلاحي، يجب تحديد ورسم خريطة هذه القوى التيقد تساعد على التصدي للتحديات بشكل استراتيجي، وتحديد أنواع الإجراءات التدخلية الأنسب لمعالجة المعوقات.

أمثلة عن إختلاف نماذج العلاقة بين الدولة والمواطن، ممّا يتحكّم بأساليب المساءلة بالإقتصاد السياسي

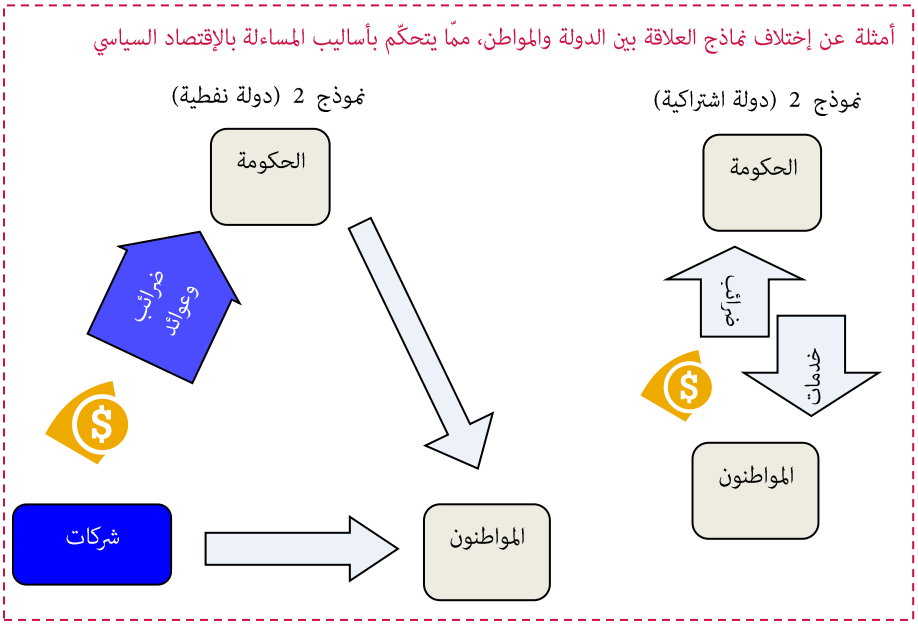

هيئات الرقابة الإضافية

يعمل البرلمان والقضاء بوظائف الرقابة وإنفاذ القانون و تدعمهما هيئات رقابية أخرى : مؤسسات عليا للمراجعة والتدقيق، وهيئات لمكافحة الفساد، ودواوين للمظالم، وهيئات التفتيش على أعمال الحكومة... تتمتع هيئات الرقابة الإضافية بأهمية بالغة في مساعدة القضاء والبرلمان في محاسبة الحكومة، ولاسيما عندما تكون هذه المؤسسات مستقلة بحق وتكون لديها الصلاحيات المطلوبة للقيام بذلك.

عوامل نجاح الإصلاح

يتطلب عمل هيئات الرقابة تكاليف عالية و وجود بيئة تنظيمية مؤاتية، وقوانين سارية. تكون هذه الهيئات مسؤولة أمام اللجان التنفيذية أو البرلمانية. الإصلاح يأتي أيضًا "من أسفل إلى أعلى" من خلال تطوير مجتمع مدني منخرط للمساءلة الاجتماعية.

في أي نظام لإدارة الحكم تتعدد فيه القوى والأطراف الفاعلة تكون الإجراءات التدخلية التي تركز على مجموعة واحدة فقط من الأطراف الفاعلة محدودة الفاعلية. الإجراءات التدخلية أحادية الجانب قد تفلح بالنسبة لإصلاح معين لكن لا تستطيع أن تنجح تمامًا في معالجة تدعيم نظامي طويل الأمد لإطار نظم إدارة الحكم في أي بلد. لذلك، يجب التركيز على تدعيم المساءلة بمختلف أبعادها المتعددة، وتمكين وتعزيز قدرات كافة فئات أصحاب المصلحة لجعل المساءلة الاجتماعية فوق غيرها من وسائل تحقيق الحكم الرشيد والنجاح في بلوغ الأهداف الإنمائية العامة.

إشراك أطراف المجتمع المدني غير الحكومية في أعمال تدعيم مساءلة القطاع العام يمكن أن تؤدي إلى تحسين كفاءة النظام بشكل عام، وشفافيته، وشرعيته أيضًا.

ماهية استراتيجيات المساءلة الاجتماعية

تسعى استراتيجيات المساءلة الاجتماعية إلى تحسين الأداء المؤسسي عن طريق تعزيز إشراك المواطنين وكذلك تعزيز الاستجابة العامة للدول والشركات. تسعى المساءلة الاجتماعية إعطاء للمواطن آليات في مواجهة الدولة بعملية سياسية مختلفة عن المساءلة السياسية التي تركز تحديدا على المسؤولين المنتخبين. هذا الفارق يجعل المساءلة الاجتماعية نهجا له أهميته الخاصة بالنسبة للمجتمعات ذات الحكومات التي تتسم بعدم الاستجابة.

ينطوي، تحت اطار المساءلة الاجتماعية: الرصد والرقابة من قبل المواطنين على أداء القطاع العام و/أو الخاص، ونظم الوصول إلى المعلومات العامة وتوزيعها التي تركز على المستخدم، وآليات الانتصاف بالنسبة للتظلمات والشكاوي العامة، وكذلك مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار في التوزيع الفعلي للموارد، مثل الموازنة التشاركية (participatory budgeting).

وسط كل هذا النطاق من العمليات التجريبية الجارية، بدأ المحللون يلاحظون الفروق ما بين الأدوات المحدودة لدى المجتمع المدني للرصد والتعبير عن الصوت وما بين النهج الأوسع نطاقا للدفاع عن المصلحة العامة من أجل إصلاح السياسات. نتيجة للمزيج المتنوع من مبادرات التغيير المؤسسية التي تقع تحت عنوان المساءلة الاجتماعية، يزداد تعقيد جهود استخلاص الدروس الأوسع نطاقًا. من يسعون للحصول على إجابات تتعلق بمقياس واحد صالح لجميع الحالات وأدوات قابلة للتكرار بسهولة سرعان ما يواجهون الواقع التجريبي الذي يوضح أن عمليات ونتائج المساءلة الاجتماعية تعتمد على السياق بشكل كبير.

النهج التكتيكية والاستراتيجية تجاه المساءلة الاجتماعية:	تنطوي النهج الاستراتيجية للمساءلة الاجتماعية على:
• تدخلات محدودة • الاقتصار على الإعراب عن الأصوات المجتمعية • الافتراض أن توفير المعلومات وحده يمكن أن يدعو إلى التحرك الجماعي مع توافر قوة كافية للتأثير في أداء القطاع العام • الاقتصار على النطاق المحلي، ومن ثمّ الوطني	• تكتيكات منسقة متعددة • بيئة تسمح للتحرك الجماعي، مع قياح للمخاطر المتوقعة • تنسيق التعبير عن آراء رالمواطنين مع الاصلاحات الحكومية التي تعزز استجابة القطاع العام (أن يصاحب الإعراب عن الصوت القوة لفرض التطبيق أو" صوت تحميه أسنان") (voice plus teeth) • توسيع نطاق التطبيق بشكل تصاعدي (رأسيا) أو بشكل عابر (أفقيا) • عمليات تكرارية، قد تكون موضع تنازع بشأنها، ومن ثم تكون غير متسقة